دراسة تحليلية للأستثمارات القومية والزراعية فى مصر

منى محمود محمد مكاوى

باحث بقسم بحوث الاحصاء – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

من الجدير بالذكر أن الأستثمارت فى بلد ما تتنوع وفقاَ للأنشطة الأقتصادية والتى تشمل الهيكل الأساسى فى ايرادات الدولة حيث تتكون من عدة مشروعات قومية ممثلة فى مشروعات التنمية الصناعية، كقطاع الصناعة والتعدين وقطاع البترول ومنتجاته،وقطاع الكهرباء،وقطاع النقل،وقطاع التموين والتجارة الخارجية،وقطاع الزراعة والتى تتمثل فى مشروعات التنمية الزراعية ومنها مشروعات الأنتاج الحيوانى واستصلاح الأراضى،والتصنيع الغذائى للمنتجات الزراعية وصناعة الغزل والنسيج ،ومن الملاحظ بصفة عامة بتحليل البيانات المتعلقة بأجمالى الأستثمارات فى قطاع الزراعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ لاتتناسب مع الزيادة المضطردة فى الأعداد السكانية،وتمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الأستثمارات الغذائية،اذ تتروح مابين ١٢,٦%،٢,٤% مليار جنية خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة،وفيما يلى دراسة تطور كل من الأستثمارات الغذائية وفى القطاع الزراعى[٨].

وعلى الرغم من أهميه إجمالى الأستثمار بوجه عام كأحد مكونات الناتج المحلى قومىال والناتج الزراعى بوجه خاص ،ومع أهمية قطاع الزر اعة فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا أن تقلص الاستثمار الموجة لهذا القطاع من نحو ١٢,٦% عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢,٤% عام ٢٠١٥ من اجمالى الاستثمارات القومية[٨].وما يصاحب ذلك من قصور فى استعياب العمالة الزراعية فى مجالات المشروعات الزراعية المتعددة.والتى تعد العامل الرئيسى فى توفير الاحتياجات الغذائية للشعب .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث فى تضاؤل الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، ومما يترتب على ذلك القصور فى تنمية المشروعات الزراعية القائمة على الانتاج الزراعى المتنوع، بالاضافة الى عدم إستيعاب العمالة المتوفرة سنوياَ من خريجى الجامعات والمعاهد الزراعية بجانب العمال الزراعين، نظرا للاحتياج الحتمى لاستصلاح الاراضى وزيادة الرقعة الزراعية افقياَ، مما يستلزم توفير إستثمارات تتمشى مع معدلات النمو وفقا للاعداد السكانية المتزايدة لتوفير المتطلبات الضروية من الغذاء من المحاصيل الاستراتيجية وتنمية الدولة فى المرحلة الحالية لاستصلاح ما يقرب من ١,٥ مليون فدان لزراعة المحاصيل الغذائية ، الامر الذى دفع الى تشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى لكونة من القطاعات الاقتصادية الاساسية فى منظومة الاقتصاد القومى .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث لتقدير كفاءة الأستثمارات فى قطاع الزراعة المصرية وذلك من خلال .

١- تحليل اجمالى الاستثمارات القومية والزراعية والاستثمارات المنفذة موزعة على القطاعات الأقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) .

٢- تطور معدلات النمو لاستثمارات القطاعات الاقتصادية فى مصروالتعرف على أهم معايير الاستثمار القومى والزراعى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) .

(أ) معدل الاستثمار

(ب) معدل التكثيف الرأسمالى

(ج) معامل التوطن

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

أعتمد البحث على اسلوبى التحليل الاحصائى الوصفى والقياسى لتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة ، حيث تم استخدام الانحدار البسيط للتعرف على معدلات التغير ونمو هذة المتغيرات، كما تم الاستعانة بالنماذج الاحصائية كالانحدار المتعدد فى الصورتين الخطية واللوغارتيمية المزدوجة. وأعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة الصادرة من الجهات الرسمية كالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط ،هذا بالاضافة إلى الاستعانة بالابحاث والدراسات المتعلقة بهذا المجال.

مناقشة النتائج :-

أولاً : تطور إجمالى الاستثمارات القومية :

بأستعراض بيانات الجدول رقم (١) والخاص بتطور الاستثمارات القومية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، حيث بين الجدول تزايد الاستثمارات القومية من نحو٦٤,٤ مليار جنية عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩١ مليار جنية عام ٢٠١٥ بمقدار تزايد نحو ٢٢٦,٦ مليار جنية ونسبة زيادة ٣٥١,٨%،وتحقق الحد الأقصى للأستثمارات عام ٢٠١٥ بنحو ٢٩١ مليار جنية والحد الأدنى لها عام ٢٠٠١ بنحو ٦٣,٦ مليار جنية،وبأجراء التحليل الاحصائى للأتجاه الزمنى العام لنفس الفترة الزمنية ،تبين تزايد الاستثمارات القومية بمقدار ١٧,٠ مليار جنية سنوياً وهى زيادة معنوية إحصائياً عند مستوى احتمالي ٠,٠١ ويمثل ١٠,٤ % من المتوسط العام البالغ نحو ١٦٣,٣ مليار جنية خلال نفس الفترة الزمنية موضع الدراسة.وأن ٩٥% من التغيرات فى إجمالى الأستثمارات القومية ترجع إلى عنصر الزمن وباقى التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الأعتبار.كما هو مبين بالجدول (٢).

جدول رقم (١) إجمالى الاستثمارات القومية والزراعية بالمليار جنية خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠١٥)

البيان / السنوات	اجمالى الاستثمارات القومية بالمليار جنية	اجمالى الاستثمارات الزراعية بالمليار جنية	نسبة اجمالى الاستثمارات الزراعية إلى اجمالي الاستثمارات القومية
٢٠٠٠	٦٤,٤	٨,١	١٢,٦
٢٠٠١	٦٣,٦	٨,٢	١٢,٩
٢٠٠٢	٦٧,٥	٩,٦	١٤,٢
٢٠٠٣	٦٨,١	٦,٤	٩,٤
٢٠٠٤	٧٩,٦	٧,٦	٩,٥
٢٠٠٥	٩٦,٥	٧,٤	٧,٧
٢٠٠٦	١١٥,٧	٨	٦,٩
٢٠٠٧	١٥٥,٣	٧,٨	٥,٠
٢٠٠٨	١٩٩,٥	٨,١	٤,١
٢٠٠٩	١٩٧,١	٦,٩	٣,٥
٢٠١٠	٢٣١,٨	٦,٧	٢,٩
٢٠١١	٢٢٩,١	٦,٨	٢,٩
٢٠١٢	٢٤٦,١	٥,٤	٢,٢
٢٠١٣	٢٤١,٦	٨,٢	٣,٤
٢٠١٤	٢٦٥,١	٨,٤	٣,٢
٢٠١٥	٢٩١	٧,٠	٢,٤

المصدر: وزارة التخطيط،خطة التنمية الأقتصادية والأجتماعية،أعداد متفرقة.

ثانياً : تطور إجمالى الاستثمارات الزراعية :

بدراسة بيانات الجدول رقم (١) يتبين تنقصت الأستثمارات من نحو ٨,١ مليار جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٧,٠ مليار جنية عام ٢٠١٥ بمقدار تناقص ١,١ مليار جنية ونسبة تناقص ١٣,٥ % وهو تنقص لا

يتمشى مع متطلبات الأحتياجات السكانية من جهة ومن توافقها مع الأستثمارات فى القطاعات الأخرى حيث تحقق أقصى حد لها فى عام٢٠٠٢ بنحو ٩,٦ مليار جنية،وادنى حد لها عام ٢٠١٢ بنحو ٥,٤ مليار جنية،وبأجراء التحليل الاحصائى للأتجاه العام تبين تناقص الاستثمارات الزراعية ولم تثبت معنوية التناقص إحصائياً.ومن الملاحظ أن التناقص المضطرد للأجمالى الأستثمارات فى القطاع الزراعى يؤثر على المشروعات التنموية فى كل من التصنيع الغذائى ومستلزمات بعض الصناعات.

ويتضح مما سبق أن نسبة اجمالى الأستثمارات القطاع الزراعى يحقق أقصى نسبة لها فى عام ٢٠٠٢ بنحو ١٤,٢% وأدنى نسبه لها عام ٢٠١٢ بنحو ٢,٢% من اجمالى الأستثمارات القومية وهذه النسبه لاتتمشى مع أهمية قطاع الزراعة ومتطلبات الأعداد السكانية المتزايده من المحاصيل الغذائية الاساسية.

جدول (٢) تقدير للاتجاه الزمنى العام للأستثمارات القومية والزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

البيان / البنود	α	ß	T	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوي%	R^2	F	المعنوية
اجمالى الاستثمارات القومية بالمليار جنية	١٨,٩	١٧,٠	١٦,٨	١٦٣,٣	١٠,٤	٠,٩٥	٢٨٢,٨	**
اجمالى الاستثمارات الزراعية بالمليارجنية	٨,١٧	– ٠,٠٧٤	– ١,٤٣	٧,٥٤	٠,٩٨١	٠,١٢	٢,٠٥	–

*** معنوية عند مستوى احتمالى ٥% ** معنوية عند مستوى احتمالى ١% ـــ غير معنوية**

المصدر :- من بيانات جدول رقم (١)

تطور الأستثمارات المنفذة موزعة على القطاعات الأقتصادية

بدراسة بيانات الجدول (٣) والخاص بتوزيع الاستثمارات القومية المنفذه على مستوى القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)،ويمثل هذا التوزيع للقطاعات على مستوى الجمهورية لكل من الزراعة،والصناعة ،والتعدين،والبترول ومشتقاته والكهرباء، التشيد والبناء، وفيما يلى استعراض تطور الأستثمارات بالمليون جنية فى القطاعات الأقتصادية خلال الفترة المشار اليها سابقاَ.

أولاً. قطاع الزراعة :

بأستعراض بيانات الجدول (٣) تبين زيادة الأستثمار العام من نحو ٣٢١٢,٥ مليون جنية عام ٢٠٠٠ الى نحو ٥٢١٣ مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٢٠٠٠,٥ مليون جنية ونسبة تزايد ٦٢,٢٧%ومن الملاحظ تذبذب فى إجمالي استثمارات الزراعة وشعبته العامة والخاصة خلال الفترة موضع الدراسة من التزايد والتناقص ، اذ بلغ أقصاه نحو ٥٢١٣ مليون جنية عام ٢٠١٥، وبلغ أدناه بنحو٢٦٧٣ مليون جنية عام ٢٠١٢ بالنسبة للقطاع العام، في حين بلغ أقصى حد في القطاع الخاص له نحو ٥٨٩٨,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٢ وبلغ أدنى حد له نحو ٢٦٩٨ مليون جنية عام ٢٠١٢ ،وبالنسبة للأستثمارات في القطاع الخاص ، فأنها أرتفعت من نحو ٤٩٢١ مليون جنية عام ٢٠٠٠ الى نحو ٨٢٠١ مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدارزيادة ٣٢٨٠ مليون جنية ونسبة زيادة ٦٦,٦٥%،وأنة تحقق أقصى استثمار نبحو ٨٢٠١ مليون جنية عام ٢٠١٥ وأدنى حد لها بنحو ٢٦٩٨ مليون جنية عام ٢٠١٢،وتبين من التحليل الأحصائى للأتجاة الزمنى العام تزايد الأستثمارالزراعى للقطاعيين العام والخاص ولم تثبت معنوية هذا التزايد.

وفيما يخص اجمالى الأستثمارات الزراعية المنفذة للقطاعيين العام والخاص فأنها تزايدات من نحو ٨١٣٣٥ مليون جنية عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٣٤١٤ مليون جنية عام ٢٠١٥ وبمقدار تزايد ٥٢٨٠,٥ مليون جنية ونسبة زيادة ٦٤,٩% ويوضح التحليل الأحصائى،تزايد اجمالى الأستثمارات الزراعية ولم تثبت معنوية هذا التتزايد المنفذ. ويتضح من التحليل الاحصائى التالى العلاقة بين اجمالى الاستثمار فى قطاع الزراعة

كمتغير تابع وكل من اجمالى الاستثمار فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص كمتغيرين تفسيرين النموذج الاحصائى فى الصورة اللوغارتيمية المزدوجة تتفق مع المنطق الاقتصادى خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة.

لوص= – ١,١٨ + ٠,١٠٥ لوس١ +٠,٤٦١ لوس٢

(٠,٨٣) (٦,٨٨)

ر^{٢} = ٨٢,٨ ف = ٢٨,٨

حيث أن :

لو ص هـ = القيمة التقديرية لأجمالى الاستثمار فى قطاع الزراعة بالمليون جنية فى السنةهـ

لو س١ هـ = اجمالى الاستثمار فى القطاع العام بالمليون جنية فى السنةهـ

لو س٢ هـ = اجمالى الاستثمار فى القطاع الخاص بالمليون جنية فى السنةهـ

هـ = متغير الزمن بالسنوات حيث (هـ = ١ ،.....،١٦)

القيمة بين القوسين تشير الى قيمة (ت) المحسوبة

ويتبين من المعادلة ،أنه زيادة اجمالى الاستثمار الزراعى بنسبة ١% يؤدى الى زيادة اجمالى الاستثمار فى القطاع الخاص بنحو ٤٦% ،مما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين وهى علاقة معنوية احصائياًعند مستوى احتمالى ٠,٠١ . فى حين أن اجمالى الاستثمار الزراعى يزيد زيادة غير معنويةإحصائياً . ويتبين من هذا النموذج أهميه الاستثمارات فى القطاع الزراعى بتوفر التمويل اللازم لادراة المشاريع الزراعية فى القطاع الخاص ومدى استخدامه فى توفير فرص للعمل فى مجال الزراعة .

ثانياَ:قطاع الصناعة والتعدين:-

فقد تبين تذبذب في إجمالي استثمارات الصناعة والتعدين بشعبتهم العامة والخاصة بين التزايد والتناقص ،إذ بلغت استثمارات القطاع العام أقصاه بنحو ٦٩٣٠ مليون جنية عام ٢٠١٠ وبلغ أدناه بنحو٢٧٥٦ مليون جنية عام ٢٠٠٦ للقطاع العام، في حين بلغ أقصى حد في القطاع الخاص له نحو ٣٣١٨٦,٧ مليون جنية عام ٢٠٠٧ وبلغ أدنى حد له نحو ٩٥٠٥ مليون جنية عام ٢٠١٢ ، وتبين من التحليل الأحصائى للأتجاة الزمنى العام تزايد الأستثمار للقطاعيين العام والخاص بمقدار تزايد قدره ٢٥٣،٢٢٨٠ سنوياَ للقطاعيين على التوالى،ويمثل ٦,٩٢% ،١٤,٠٢% من المتوسط العام البالغ نحو ٣٦٥٥,١٦ ، ١٦٢٥٣,٤ على التوالى خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، وفيما يتعلق بأجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة والتعدين، فأن أقصى حد له بلغ ٥٦٠١٠مليون جنية عام ٢٠١٥ وبلغ أدنى حد له ١٢٢٦١ مليون جنية عام ٢٠١٢ .وتشير البيانات بنفس الجدول أن استثمارات القطاع العام تزايد خلال الفترة المشار إليها سابقاً من نحو ٢٢٠٩,١ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٢٨٣ مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٤٠٧٣,٩ مليون جنية وبنسبة زيادة ١٨٤,٤%، بينما تزايد إجمالي الاستثمارات القطاع الخاص من نحو٣٩٩١,٠. مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٩٧٢٧ مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٤٥٧٣٦ مليون جنية ونسبة زيادة ١١٤٥%، في حين تزايد اجمالى استثمارات قطاع الصناعة والتعدين من نحو ٦٢٠٠,١ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٦٠١٠ مليون جنية بمقدار تزايد ٤٩٨٠٩,٩ مليون جنية ونسبة زيادة ٨٠٣% . ويوضح التحليل الأحصائى،تزايد اجمالى الأستثمار المنفذ بمقدار ٢٥٣٣ مليون جنية سنوياَ ويمثل ١٢,٧٢% من المتوسط العام البالغ نحو ١٩٩٠٨,٦مليون جنية كما هو مبين بالجدول (٤) خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

ثالثاَ:قطاع البترول ومنتجاته :-

تشير بيانات الجدول (٣) إلى تذبذب في إجمالي استثمارات قطاع البترول ومنتجاته بشعبتة العامة

والخاصة بين التزايد والتناقص ،إذ بلغ أقصاه نحو ٢٧٣٠٤ مليون جنية عام ٢٠١٣ وبلغ أدناه بنحو٥٧٦٧ مليون جنية عام ٢٠٠٩ للقطاع العام، في حين بلغ أقصى حد في القطاع الخاص له نحو ٥٣٠٢٢ مليون جنية عام ٢٠١٢ وبلغ أدنى حد له نحو ٩٢٣٥ مليون جنية عام ٢٠٠٣ ، وتبين من التحليل الأحصائى للأتجاه الزمنى العام تزايد الأستثمار للقطاعيين العام والخاص بمقدار معنوى احصائيا قدره ١٧٥٩، ٢٦٦٩ مليون جنية سنوياَ للقطاعيين على التوالى،ويمثل ١٥,٤٠% ،١٠,٩٩% من المتوسط العام البالغ نحو ١١٤١٧,٦٤ ،٢٤٥٠٩,٦ على التوالى خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، وفيما يتعلق بأجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة والتعدين، فأن أقصى حد له بلغ ٧٢٦٣٥مليون جنية عام ٢٠١٢ وبلع أدنى حد له ٧٤٢٨,٧ مليون جنية عام ٢٠٠٢ .وتشير البيانات بنفس الجدول أن استثمارات القطاع العام تزايد خلال الفترة المشار إليها سابقاً من نحو ٢٥٤٤,٤ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٥٩٢٥مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٢٣٣٨٠,٦ مليون جنية وبنسبة زيادة ٩١٨%، بينما تزايد إجمالي الاستثمارات القطاع الخاص من نحو٥٨٠٠,٠مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٩٩٤٠مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٢٤١٤٠ مليون جنية ونسبة زيادة ٤١٦%، في حين تزايد اجمالى استثمارات قطاع البترول من نحو ٨٣٤٤,٤ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٥٨٦٥ مليون جنية بمقدار تزايد ٤٧٥٢٠,٦ مليون جنية ونسبة زيادة ٥٦٩% . ويوضح التحليل الأحصائى،تزايد اجمالى الأستثمار المنفذ بمقدار معنوى إحصائيا ٤٤٤١ مليون جنية سنوياَ ويمثل ١٢,١٥% من المتوسط العام البالغ نحو ٣٦٥٥٢,٢٤ مليون جنية كما هو مبين بالجدول (٤) خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

رابعاَ:قطاع الكهرباء :-

تشير بيانات الجدول (٣) إلى تذبذب في إجمالي استثمارات قطاع الكهرباء بشعبتة العامة والخاصة بين التزايد والتناقص ،إذ بلغ أقصاه نحو ١٨٤٠١ مليون جنية عام ٢٠١٢ وبلغ أدناه بنحو١٥٦٦ مليون جنية عام ٢٠١٣ للقطاع العام، في حين بلغ أقصى حد في القطاع الخاص له نحو ٢٠٠٢,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٢ وبلغ أدنى حد له نحو ٢٠٠,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٤ ، وفيما يتعلق بأجمالي الاستثمارات في قطاع الكهرباء، فأن أقصى حد له بلغ ١٨٤٠١مليون جنية عام ٢٠١٢ وبلع أدنى حد له ١٥٦٦ مليون جنية عام ٢٠١٣ .وتشير البيانات بنفس الجدول أن استثمارات القطاع العام تزايد خلال الفترة المشار إليها سابقاً من نحو ٢٤٠٦,٨ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٣٢٩٧مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ١٠٨٩٠,٢ مليون جنية وبنسبة زيادة ٤٥٢%، وتبين من التحليل الأحصائى للأتجاة الزمنى العام تزايد الأستثمار للقطاع العام بمقدار تزايد معنوى سنوى قدره ٨٠٢ مليون جنية سنوياَ للقطاع العام . ويمثل ٨,٨٤٥% من المتوسط العام البالغ نحو ٩٠٦٦,٨ خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، وتناقص الأستثمارات فى القطاع الخاص ٣٠,٣ مليون جنية سنوياَ ،ويمثل ٥,٨٧% من المتوسط العام البالغ نحو ٥١٥,٨٠٦ خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، بينما تزايد إجمالي الاستثمارات القطاع الخاص من نحو١٠٧٩,٠مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٥٠٠مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٤٢١ مليون جنية ونسبة زيادة ٣٩%، في حين تزايد اجمالى استثمارات قطاع الكهرباء من نحو ٣٤٨٥,٨ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٤٧٧٩مليون جنية بمقدار تزايد ١١٢٩٣,٢ مليون جنية ونسبة زيادة ٣٢٣% . ويوضح التحليل الأحصائى،تزايد اجمالى الأستثمار المنفذ بمقدار معنوى إحصائياَ ٧٧١ مليون جنية سنوياَ ويمثل ٨,٠٥% من المتوسط العام البالغ نحو ٩٥٨١,٤٩٤ مليون جنية كما هو مبين بالجدول (٤) خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

خامساَ:قطاع التشيد :-

تشير بيانات الجدول إلى تذبذب في إجمالي استثمارات قطاع التشيد بشعبتة العامة والخاصة ،إذ بلغ

أقصاه نحو ١١١١ مليون جنية عام ٢٠١٥ وبلغ أدناه بنحو ٢٨٩,٢ مليون جنية عام ٢٠٠٤ للقطاع العام، في حين بلغ أقصى حد في القطاع الخاص له نحو ٣٧١٥,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٦ وبلغ أدنى حد له نحو ٨٠٠,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٤ ، وفيما يتعلق بأجمالي الاستثمارات في قطاع التشيد، فأن أقصى حد له بلغ ٥٧٦٣مليون جنية عام ٢٠١١ وبلغ أدنى حد له ١٠٨٩,٢ مليون جنية عام ٢٠٠٤ .وتشير البيانات بنفس الجدول أن استثمارات القطاع العام تزايد خلال الفترة المشار إليها سابقاً من نحو ٦٨١,٤ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١١١١مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ٤٢٩,٦ مليون جنية وبنسبة زيادة ٦٣,٠%، وتبين من التحليل الأحصائى للأتجاه الزمنى العام تزايد الأستثمار للقطاع العام بمقدار تزايد قدره ٤٢,٦ مليون جنية سنوياَ للقطاع العام ،ويمثل ٦,٣١% من المتوسط العام البالغ نحو ٦٧٤,٦٨ خلال الفترة الزمنية

جدول رقم (٣) الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام/ خاص) موزعة على قطاعات الاقتصادية

(بالأسعار الجارية بالمليون جنية)

النوع / السنة	الزراعة			الصناعة والتعدين			البترول ومنتجاته		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
٢٠٠٠	٣٢١٢,٥	٤٩٢١,٠	٨١٣٣,٥	٢٢٠٩,١	٣٩٩١,٠	٦٢٠٠,١	٢٥٤٤,٤	٥٨٠٠,٠	٨٣٤٤,٤
٢٠٠١	٢٨٨٨,٣	٥٣٠٩,٠	٨١٩٧,٣	١٨٣٦,٣	٣٩٦١,٦	٥٧٩٧,٨	٣٣٢٠,٣	٤٣٠٣,٢	٧٦٢٣,٥
٢٠٠٢	٣٦٩٥,٥	٥٨٩٨,٠	٩٥٩٣,٥	٣٤٦٠,٨	٣١٩٠,٥	٦٦٥١,٣	٤٠٢٠,٣	٣٤٠٨,٤	٧٤٢٨,٧
٢٠٠٣	٣٢٢٠,٣	٣١٨٣,٣	٦٤٠٣,٦	٢٤٦٩,٥	٣٣٧٥,٣	٥٨٤٤,٨	٩٠٩,٩	٩٢٣٥,٤	١٠١٤٥,٣
٢٠٠٤	٣٥٥٩,٠	٤٠٠٠,٠	٧٥٥٩,٠	١٠١٣,٢	٣٠٣٢,٢	٤٠٤٥,٤	٢٤٤٧,٩	١٢٢٦٧,٨	١٤٧١٥,٧
٢٠٠٥	٣١٧٠,١	٤٢٥٠,١	٧٤٢٠,٢	١٤١٤,٤	٤٢٠٧,٦	٥٦٢٢,٠	٨٢٥٢,٣	١٦٠٧٥,٠	٢٤٣٢٧,٣
٢٠٠٦	٢٧٩٩,٧	٥٢٤٤,١	٨٠٤٣,٨	١٤٣٩,٧	٨٠٠٥,٢	٩٤٤٤,٩	١١٩٥٦,٥	١٩٣٦٩,٨	٣١٣٢٦,٣
٢٠٠٧	٢٤٣٣,٧	٥٣٥٧,٥	٧٧٩١,٢	٥١٥٥,٦	٣٣١٨٦,٧	٣٨٣٤٢,٣	١١١٣,٦	١٩٥٠٧,٠	٣٠٦٢٠,٦
٢٠٠٨	٢٨٥٠	٥٢٢٣	٨٠٧٣	٤٤٣١	٣٠٩٢٣	٣٥٣٥٤	٩٧٩٨	٣٣٧٠٠	٤٣٤٩٨
٢٠٠٩	٢٧٤٣	٤١١٩	٦٨٦٢	٥٨٥٦	١٧٨٤٥	٢٣٧٠١	٥٧٦٧	٣٨٤١٨	٤٤١٨٥
٢٠١٠	٢٨٧٨	٣٨٦٥	٦٧٤٣	٦٩٣٠	١٥٥٠٠	٢٢٤٣٠	٢١٢٥١	٤٣١٦١	٦٤٤١٢
٢٠١١	٣٢٧٦	٣٥٥٨	٦٨٣٤	٤٦٠٨	١٦٢٨٠	٢٠٨٨٨	١٢٢٥٩	٣٥٣٤٦	٤٧٦٠٥
٢٠١٢	٢٦٧٣	٢٦٩٨	٥٣٧١	٢٧٥٦	٩٥٠٥	١٢٢٦١	١٩٦١٣	٥٣٠٢٢	٧٢٦٣٥
٢٠١٣	٢٩٥٠	٥٤٣٤	٨٣٨٤	٣٤١٥	١٣٠٨٨	١٦٥٠٣	٢٧٣٠٤	٤٤٨٠٠	٧٢١٠٤
٢٠١٤	٤١٤٦	٧٤٨١	١١٦٢٧	٥٢٠٥	٤٤٢٣٧	٤٩٤٤٢	٢٦٢٠٠	٢٣٨٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠١٥	٥٢١٣	٨٢٠١	١٣٤١٤	٦٢٨٣	٤٩٧٢٧	٥٦٠١٠	٢٥٩٢٥	٢٩٩٤٠	٥٥٨٦٥
النوع / السنة	الكهرباء			التشييد			إجمالي القطاعات القومية		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
٢٠٠٠	٢٤٠٦,٨	١٠٧٩,٠	٣٤٨٥,٨	٦٨١,٤	١٠١٠,٠	١٦٩١,٤	٣٣٥٣٩,٨	٣٠٩٠٩,٠	٦٤٤٤٨,٨
٢٠٠١	٢٧٦٣,٨	١٣٠٦,٦	٤٠٧٠,٤	٤٨٨,٢	١٢٥٠,٠	١٧٣٨,٢	٣١٣٧٠,٤	٣٢٢١١,٤	٦٣٥٨١,٨
٢٠٠٢	٢٨٤٤,٧	٢٠٠٢,٠	٤٨٤٦,٧	٣٧٤,٧	١٥٣٥,٠	١٩٠٩,٧	٣٥٦٦٥,١	٣١٨٤٦,٤	٦٧٥١١,٥
٢٠٠٣	٣٢٤٤,٩	٦٦٥,٣	٣٩١٠,٢	٤٨٧,١	١٤٢٠,٠	١٩٠٧,١	٣٤٤٥٧,١	٣٣٦٤٦,٠	٦٨١٠٣,١
٢٠٠٤	٧١٤٨,٩	٢٠٠,٠	٧٣٤٨,٩	٢٨٩,٢	٨٠٠,٠	١٠٨٩,٢	٤٢٤٥٦,٠	٣٧١٠٠,٠	٧٩٥٥٦,٠
٢٠٠٥	٧٩٥١,٠	٠,٠	٧٩٥١,٠	٣٥٤,٣	٨٣٥,٠	١١٨٩,٣	٥٠٠٣٩,٤	٤٦٤١٧,٠	٩٦٤٥٦,٤
٢٠٠٦	٦٦٤٠,٨	٠,٠	٦٦٤٠,٨	٤٢٠,٦	٣٧١٥,٠	٤١٣٥,٦	٤٩٤١٥,٩	٦٦٣٢٥,٠	١١٥٧٤٠,٩
٢٠٠٧	٧٦٢١,١	٠,٠	٧٦٢١,١	٤٧٧,٥	٢٠٠٠,٠	٢٤٧٧,٥	٥٨٠٤١,٦	٩٧٣٠٠	١٥٥٣٤١,٩
٢٠٠٨	١٠٧٢٥	–	١٠٧٢٥	٦٦٠	٢٦٥٥	٣٣١٥	٧٠٤٥٤,٧	١٢٩٠٨,٠	١٩٩٥٣٤,٧
٢٠٠٩	١٥٥٧٥	–	١٥٥٧٥	٩٣٧	٢٩٠٠	٣٨٣٧	١٠١٦٦١,٢	٩٥٤٧٦,٠	١٩٧١٣٧,٢
٢٠١٠	١٥٨٦٣	–	١٥٨٦٣	١٠٦٣	٣١٠٠	٤١٦٣	١٠٥٠٨٨,٩	١٢٦٧٣٨,٣	٢٣١٨٢٧,٢
٢٠١١	١٦٨٨٠	–	١٦٨٨٠	٩٦٣	٤٨٠٠	٥٧٦٣	٨٧٣٩٠,٣	١٤١٦٧٦,١	٢٢٩٠٦٦,٤
٢٠١٢	١٨٤٠١	–	١٨٤٠١	٨١٠	٨٩٠	١٧٠٠	٩٢٥٤٥,٧	١٥٣٥٢٢,٥	٢٤٦٠٦٨,٢
٢٠١٣	١٥٦٦	–	١٥٦٦	٨٦٧	٢٤٠٠	٣٢٦٧	٨٧٠٤٥,٣	١٥٤٥٦٦,٩	٢٤١٦١٢,٢
٢٠١٤	١٢١٤٠	١٥٠٠	١٣٦٤٠	٨١١	١٨٤٠	٢٦٥١	١١٠٤٧٣,٦	١٥٤٦١٧,٧	٢٦٥٠٩١,٣
٢٠١٥	١٣٢٩٧	١٥٠٠	١٤٧٧٩	١١١١	٢٨٠٠	٣٩١١	١٤٧٧٩٣,٣	١٨٥٩١٦	٣٣٣٧٠٩,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الأحصائى السنوي،أعداد متفرقة.

المشار اليها سابقاَ، وتزايدت الأستثمارات فى القطاع الخاص ١١٣ مليون جنية سنوياَ ،ويمثل ٥,٣٣% من المتوسط العام البالغ نحو ٢١٢١,٨٧ خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، بينما تزايد إجمالي الاستثمارات القطاع الخاص من نحو ١٠١٠ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٨٠٠مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ١٧٩٠ مليون جنية ونسبة زيادة ١٧٧%، في حين تزايد اجمالى استثمارات قطاع التشيد من نحو ١٦٩١,٤ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٩١١ مليون جنية بمقدار تزايد ٢٢١٩,٦ مليون جنية ونسبة زيادة ١٣١% . ويوضح التحليل الأحصائى، تزايد اجمالى الأستثمار المنفذ بمقدار١٥٦ مليون جنية سنوياَ ويمثل ٥,٥٨% من المتوسط العام البالغ نحو ٢٧٩٦,٥٦ مليون جنية كما هو مبين بالجدول (٤) خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

سادساَ:إجمالى القطاعات القومية :-

تبين تذبذب في إجمالي الاستثمارات القومية بشعبتهم العامة والخاصة بين التزايد والتناقص ،إذ بلغ القطاع العام أقصاه بنحو ١٤٧٧٩٣,٣ مليون جنية عام ٢٠١٥ وبلغ أدناه بنحو ٣١٣٧٠,٤ مليون جنية عام ٢٠٠١ للقطاع العام، في حين بلغ أقصى حد في القطاع الخاص له نحو ١٨٥٩١٦ مليون جنية عام ٢٠١٥ وبلغ أدنى حد له نحو ١٢٩٠٨,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٨ ، وفيما يتعلق بأجمالي الاستثمارات في القطاعات القومية ، فأن أقصى حد له بلغ ٣٣٣٧٠٩,٣ مليون جنية عام ٢٠١٥ وبلغ أدنى حد له ٦٣٥٨١,٨

جدول (٤) تقدير للاتجاه الزمنى العام لقيمة الأستثمارات المنفذه فى قطاع الزراعة والصناعة والبترول والكهرباء والتشيد وأجمالى القطاعات القومية خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٥)

البيان / البنود	α	ß	T	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوي%	R^2	F	المعنوية
قطاع الزراعة								
عام	٢٨٥٦	٤٤,٢	١,٢٢	٣٢٣١,٧٥٦	١,٣٦٧٧	٩,٦	١,٤٨	–
خاص	٤١٧٨	٨٧,٤	١,١١	٤٩٢١,٣٧٥	١,٧٧٦	٨,١	١,٢٤	–
الجملة	٧٠٣٥	١٣٢	١,٥٥	٨١٥٣,١٣١	١,٦١٩	١٠,٠	١,٥٥	–
قطاع الصناعة								
عام	١٥٠٢	٢٥٣	٣,١٢	٣٦٥٥,١٦٣	٦,٩٢٢	٤١,١	٩,٧١	**
خاص	٣١٢٣	٢٢٨٠	٣,٧٩	١٦٢٥٣,٤٤	١٤,٠٢	٥٠,٦	١٤,٣٥	**
جملة	١٦١٢	٢٥٣٣	٣,٩٢	١٩٩٠٨,٦	١٢,٧٢	٥٢,٣	١٥,٣٤	**
قطاع البترول								
عام	-٣٥٣٧	١٧٥٩	٦,٦٤	١١٤١٧,٦٤	١٥,٤٠	٧٥,٩	٤٤,٠٦	**
خاص	١٥٩٤	٢٦٩٦	٥,٢٩	٢٤٥٠٩,٦	١٠,٩٩	٦٦,٧	٢٧,٩٩	**
جملة	١١٩٣	٤٤٤١	٨,٥٤	٣٦٥٥٢,٢٤	١٢,١٥	٨٣,٩	٧٢,٩٤	**
قطاع الكهرباء								
عام	٢٢٥٢	٨٠٢	٣,٣٤	٩٠٦٦,٨١٣	٨,٨٤٥	٤٤,٤	١١,١٦	**
خاص	٧٧٣	-٣٠,٣	-٠,٧٧	٥١٥,٨٠٦	٥,٨٧	٤,١	٠,٦٠	–
جملة	٣٠٢٨	٧٧١	٣,٣٣	٩٥٨١,٤٩٤	٨,٠٥	٤٤,٢	١١,٠٧	**
قطاع التشيد								
عام	٣١٣	٤٢,٦	٤,٣١	٦٧٤,٦٨٧٥	٦,٣١٤	٥٧,٠	١٨,٥٤	**
خاص	١١٦٢	١١٣	١,٩٧	٢١٢١,٨٧٥	٥,٣٣	٢١,٧	٣,٨٩	*
الجملة	١٤٧٥	١٥٦	٢,٥٤	٢٧٩٦,٥٦٣	٥,٥٨	٣١,٦	٦,٤٧	**
اجمالى القطاعات القومية								
عام	١٣٧٢٧	٦٧٤٩	٩,٣٠	٧١٠٨٩,٨٩	٩,٤٩	٨٦,١	٨٦,٤١	**
خاص	-٥٩٥٠	١١٠٠٣	٧,٩٩	٨٧٥٧٣,٥٢	١٢,٥٦	٨٢,٠	٦٣,٩٠	**
الجملة	١٣٥٨٥	١٧٩٢٢	١٥,٥٨	١٦٥٩٢٤,٢	١٠,٨٠	٩٤,٥	٢٤٢,٦	**

*** معنوية عند مستوى احتمالى ٥% ** معنوية عند مستوى احتمالى ١% ـــــ غير معنوية**

المصدر:- بيانات جدول رقم (٣).

مليون جنية عام ٢٠٠١ . وتبين من التحليل الأحصائى للأتجاة الزمنى العام تزايد الأستثمار للقطاع العام بمقدار تزايد قدره ٦٧٤٩ مليون جنية سنوياَ للقطاع العام ،ويمثل ٩,٤٩% من المتوسط العام البالغ نحو ٧١٠٨٩,٨ مليون جنية خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، وتزايد الأستثمار فى القطاع الخاص ١١٠٠٣ مليون جنية سنوياَ ،ويمثل ١٢,٥٦% من المتوسط العام البالغ نحو ٨٧٥٧٣,٥ خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ، وتشير البيانات بنفس الجدول أن إجمالي الاستثمارات القومية في القطاع العام تزايد خلال الفترة المشار إليها سابقاً من نحو ٣٣٥٣٩,٨ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٤٧٧٩٣,٣ مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ١١٤٢٥٣,٥ مليون جنية وبنسبة زيادة ٣٤٠,٦%، بينما تزايد إجمالي الاستثمارات القطاع الخاص من نحو٣٠٩٠٩,٠ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٨٥٩١٦ مليون جنية عام ٢٠١٥ بمقدار زيادة ١٥٥٠٠٧مليون جنية ونسبة زيادة ٥٠١%، في حين تزايد إجمالي استثمارات القطاعات القومية من نحو ٦٤٤٤٨,٨ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٣٣٧٠٩,٣ مليون جنية بمقدار تزايد ٢٦٩٢٦٠,٥ مليون جنية ونسبة زيادة ٤١٧,٧% . ويوضح التحليل الأحصائى،تزايد اجمالى الأستثمار المنفذ بمعدل ١٧٩٢٢ مليون جنية سنوياَ ويمثل ١٠,٨٠% من المتوسط العام البالغ نحو ١٦٥٩٢٤,٢ مليون جنية كما هو مبين بالجدول (٤) خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

تطور معدلات النمو لاستثمارات القطاعات الاقتصادية في مصرخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

باستعراض المؤشرات الاقتصادية لاستثمارات القطاعات الاقتصادية في مصر كما بالجدول (٥) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، حيث تبين تزايد معدل نمو الاستثمارات بصفة عامة للقطاع الخاص ماعدا قطاع الكهرباء إذ يحقق قطاع البترول ومنتجاته أعلى معدل نمو بنحو ٢٦٩٦ مليون جنية سنوياً وبزيادة سنوية تقدر بنحو ٥,٨٤٤ ، ويليها قطاع الصناعة والتعدين بمعدل نمو بنحو ٢٢٨٠ مليون جنية سنوياً وبزيادة سنوية تقدر بنحو ١٤,٠٣ ، ثم قطاع البناء والنشيد بمعدل نمو ١١٣مليون جنية سنوياً وبزيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٨٣%، وأخيرا يحقق قطاع الزراعة معدل ٨٧,٤ مليون جنية سنوياً وبزيادة سنوية تقدر بنحو ١,٨٦%، فى حين أن القطاع الخاص بالكهرباء يحقق أدنى معدل نمو بنحو ٣٠,٣ مليون جنية سنوياً وبزيادة سنوية ٢,٠٢% وينعكس ذلك على القطاع العام الذى يحظ بمعدل نمو ٨٠٢ مليون جنية وبزيادة سنوية تقدر بنحو ٤,٧٠% .

وفيما يتعلق بالقطاع العام كما هو يتبين بنفس الجدول السابق ، تبين أن أعلى معدل نمو يتحقق بقطاع البترول ومنتجاته أيضا بنحو ١٥٧٩ مليون جنية سنوياً وبنسبة زيادة تقدر بنحو ٨,١٨% يليه قطاع الكهرباء، ثم قطاع الصناعة بمعدل نمو ٢٥٣ مليون جنية سنويا بزيادة سنوية تقدر بنحو ٦,٩٢%، ثم قطاع الزراعة بمعدل نمو ٤٤,٢ مليون جنية سنوياً تقدر بنحو ١,٣٧%، وأخير قطاع البناء والنشيد بمعدل نمو ٤٢,٦ مليون جنية سنوياً وبزيادة سنوية تقدر بنحو ٣,٣٥%

ومما سبق يتضح أن معدلات النمو فى القطاعات المشار إليها سابقاً تحقق اجمالى استثمارات بشعبها العامة والخاص مترتبة كالتالي قطاع البترول ثم الصناعة والكهرباء والنشيد وأخيرا قطاع الزراعة بمعدلات نمو نحو ٤٤٤١ ،٢٥٣٣ ،٧٧١، ١٥٦، ١٣٢ مليون جنية سنوياً على الترتيب وزيادة سنوية تقدر ٦,٤٥%،١٢,٧٢%،٤,٢٨، ٢,٩٦% ،١,٦٢% على الترتيب .

جدول (٥) أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاعات خلال (٢٠٠٠-٢٠١٥)

البيان / السنوات	معدل النمو %	معدل الزيادة السنوية %
قطاع الزراعة		
عام	٤٤,٢	١,٣٦٧
خاص	٨٧,٤	١,٨٥٨
جملة	١٣٢	١,٦١٩
قطاع الصناعة		
عام	٢٥٣	٦,٩٢٢
خاص	٢٢٨٠	١٤,٠٣
جملة	٢٥٣٣	١٢,٧٢
قطاع البترول		
عام	١٥٧٩	٨,١٨٤
خاص	٢٦٩٦	٥,٨٤٤
جملة	٤٤٤١	٦,٤٥٤
قطاع الكهرباء		
عام	٨٠٢	٤,٦٩٩
خاص	٣٠,٣	٢,٠١٩
جملة	٧٧١	٤,٢٧٥
قطاع النشيد		
عام	٤٢,٦	٣,٣٥٤
خاص	١١٣	٢,٨٢٩
جملة	١٥٦	٢,٩٦٣

١- معدل النمو = B على معادلة الأتجاة العام ويعبر عن زيادة المتغير الأقتصادى بمعدل (B) سنويًا خلال فترة الدراسة .

٢- معدل الزيادة الطبيعية = $\frac{B}{Y}$ * ١٠٠

المصدر : حسبت من جدول (٤).

أهم معايير كفاءةالاستثمار القومى والزراعى

يعد الاستثمار الزراعى أحد الوسائل الهامة والأساسية لنجاح عملية التنمية الزراعية ، حيث يعتبر مورداَ أساسياَ لزيادة الإنتاج والدخل الزراعى وخلق فرص عمل جديدة ،ويتوقف نجاح عملية التنمية الزراعية فى قدرتها على زيادة حجم الاستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها بين مختلف البرامج لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة.وتتعدد المعايير والمؤشرات الاقتصادية التى تقيس كفاءة الاستثمار الزراعى ومنها معدل الاستثمار ، ومعامل التوطن ومعامل التكثيف اللرأسمالى .

حيث تم حساب معدل الأستثمار الزراعى عن طريق قسمة قيمة الأستثمارات الزراعية على قيمة الناتج المحلى الزراعى ،وحساب معدل الأستثمار القومى بقسمة قيمة الأستثمار القومى على قيمة الناتج المحلى الأجمالى ، بينما حسب معامل التكثيف الرأسمالى الزراعى بقسمة أستثمار القطاع الزراعى على إجمالى العمالة الزراعية ، وحساب معامل التكثيف الرأسمالى الكلى بقسمة أستثمار القطاع القومى على إجمالى العمالة الكلية ، وأخيرا تم حساب معامل التوطن بقسمة نسبة اجمالى الأستثمارات الزراعية إلى إجمالى الأستثمارات القومية على نسبة الناتج المحلى الزراعى من الناتج المحلى الأجمالى .

أولا: معدل الاستثمار

بأستعراض الجدول رقم (٦) تبين أن معدل الاستثمار والذى يعبر عن قيمة الاستثمارالقومى مقسوما على قيمة الناتج المحلى لقطاع ما ،حيث يبن تناقص معدل الاستثمار القومى من نحو ٠,٢٠٤ عام ٢٠٠٠ الى ٠,١٤٩ عام ٢٠١٥ بمقدار تناقص ٠,٠٥٥ ونسبة تناقص ٢٦,٩% وأن هذا المعدل أخذ فى التذبذب بين التناقص والتزايد خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ،حيث يحقق أقصى معدل له عام ٢٠٠٨ بنحو ٠,٢٣٣ وأدنى معدل له عام ٢٠١٤ بنحو ٠,١٢٢ مما يعكس التناقص فى اجمالى قيمة الاستثمار خلال الفترة موضع الدراسة ،واذا تزايد هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل على وجود كفاءة، وفيما يتعلق بمعدل

الاستثمار فى قطاع الزراعة ،فقد تناقص المعدل من نحو ٠,١٥٣ عام ٢٠٠٠ الى ٠,٠٢٧ عام ٢٠١٥ بمقدار تناقص ٠,١٢٦ ونسبة تناقص ٨٢,٣%، وفى خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ أخذ هذا المعدل فى التذبذب ايضا يبين التناقص والتزايد ،حيث يحقق أقصى معدل عام ٢٠٠٢ بنحو ٠,١٦٤ وأدنى معدل عام ٢٠١٢ بنحو ٠,٠٢٥ وهذا مما يعكس حجم الاستثمار المتاح فى القطاع الزراعى ، والذى يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية فى الدولة وما يصاحب ذلك من قصوره فى تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان .

ثانياَ: معامل التكثيف الرأسمالى

يتبين من نفس الجدول السابق والذى يوضح تطور معامل التكثيف الرأسمالى القومى خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥)،والذى يعبر عن اجمالى الاستثمارات فى قطاع ما مقسوماَ على اجمالى العمالة فى القطاع، حيث تزايد معامل التكثيف الرأسمالى على المستوى القومى من نحو ٣,٧٩ عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٢,٠عام ٢٠١٥ وبمقدار تزايد ٨,٢١ ونسبة زيادة ٢١٦%، ويحقق أقصى معامل تكثيف رأسمالى فى عام ٢٠١٢ بنحو ١٢,٠ وأدنى معامل له عام ٢٠٠١ بنحو ٣,٦٨، ويصاحب التذبذب فى كل معدلات الاستثمار القومى والزراعى فى معامل التكثيف الرأسمالى يبين التناقص والتزايد خلال الفترة موضع الدراسة. ويعكس هذا المعامل أثر الاستثمار فى القطاع الزراعى ومدى التزايد فى أستيعاب عدد العمالة الزراعية ،وبالتالى النهوض بالتنمية الزراعية.

جدول رقم (٦) معايير الاستثمارات القومى الزراعى بالاسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

البيان / السنوات	معدل الأستثمار الزراعى (١)	معدل الأستثمار القومى (٢)	معامل التكثيف الرأسمالى الزراعى (٣)	معامل التكثيف الرأسمالى القومى (٤)	معامل التوطن (٥)
٢٠٠٠	٠,١٥٣	٠,٢٠٤	١,٦٥	٣,٧٩	٧٥,٤
٢٠٠١	٠,١٤٨	٠,١٩١	١,٦٧	٣,٦٨	٧٧,٧
٢٠٠٢	٠,١٦٤	٠,١٩٠	١,٩٢	٣,٨١	٨٦,١
٢٠٠٣	٠,١٠٠	٠,١٧٤	١,٢٨	٣,٨٥	٥٧,٧
٢٠٠٤	٠,١٠٩	٠,١٧٤	١,٥٢	٩,٨٢	٦٢,٥
٢٠٠٥	٠,٠٩٨	٠,١٩٠	١,٣٩	٥,٢٢	٥١,٧
٢٠٠٦	٠,٠٩٧	٠,١٩٩	١,٥١	٦,٠٩	٤٨,٩
٢٠٠٧	٠,٠٧٨	٠,٢١٩	١,٤٧	٧,٩٦	٣٥,٥
٢٠٠٨	٠,٠٧١	٠,٢٣٣	١,٥	٩,٩٣	٣١,١
٢٠٠٩	٠,٠٥١	٠,١٩٨	١,٢٥	٩,٤٧	٢٥,٧
٢٠١٠	٠,٠٤٢	٠,٢٠١	١,١٧	١١,١٠	٢٠,٩
٢٠١١	٠,٠٣٦	٠,١٧٥	١,١٥	١٠,٧١	٢٠
٢٠١٢	٠,٠٢٥	٠,١٤٥	٠,٩٢	١١,٣٤	١٧,١
٢٠١٣	٠,٠٣٤	٠,١٢٧	١,٧٨	١٠,٩٨	٢٦,٨
٢٠١٤	٠,٠٢٩	٠,١٢٢	١,٤٥	١١,٢٨	٢٤,٤
٢٠١٥	٠,٠٢٧	٠,١٤٩	١,١٣	١٢,٠	١٨,٥

المصدر: جدوال رقم (١) (٢) ملحق الدراسة .

ثالثاَ: معامل التوطن

يبين نفس الجدول السابق والذى يوضح تطور معامل التوطن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ،والذى يعبرعن نسبة اجمالى الأستثمارات الزراعية الى اجمالى الاستثمارات القومية مقسوماَ على نسبة الناتج المحلى الزراعى من الناتج المحلى الاجمالى، حيث تناقص معامل التوطن من نحو ٧٥,٤ عام ٢٠٠٠ النحو ١٨,٥ عام ٢٠١٥ وبمقدار تناقص ٥٦,٩ ونسبة تناقص ٧٥,٤%، ويحقق أقصى معامل توطن فى عام ٢٠٠٢ بنحو ٨٦,١ وأدنى معامل له عام ٢٠١٢ بنحو ١٧,١، وهذا التناقص فى معامل التوطن خلال الفترة الزمنية المشار اليها سابقاَ يوضح استمرارية تناقص حجم الاستثمار فى القطاع الزراعى،وبالتالى التقلص فى اجمالى عدد العمالة الزراعية وما يصاحب ذلك من التناقص فى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة.

الملخص :

يعتبر الأستثمار بوجه عام أحد مكونات الناتج المحلى القومى والناتج الزراعى بوجه خاص ،ومع أهمية قطاع الزر اعة فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا أن تقلص الاسثمار الموجة لهذا القطاع وما يصاحب ذلك من قصور فى استعياب العمالة الزراعية فى مجالات المشروعات الزراعية المتعددة.والتى تعد العامل الرئيسى فى توفير الاحتياجات الغذائية للشعب . وبناء على ذلك أستهدفت الدراسة تقدير كفاءة الأستثمارات فى قطاع الزراعة المصرية وذلك من خلال تحليل اجمالى الاستثمارات القومية والزراعية والاستثمارات المنفذة موزعة على القطاعات الأقتصادية خلال الفترة . وتطور معدلات النمو لاستثمارات القطاعات الاقتصادية فى مصروالتعرف على أهم معايير الاستثمار القومى والزراعى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) .

وقد أظهرت نتائج الدراسة الأتى :

حيث أتضح أن الأستثمارات القومية زادت من نحو ٦٤,٤ مليار جنية عام ٢٠٠٠ زدات إلى نحو ٢٩١ مليار جنية فى نهاية الفترة عام ٢٠١٥ . وتنقصت الأستثمارات الزراعية من نحو ٨,١ مليار جنية عام ٢٠٠٠ الى نحو ٧,٠ مليار جنية عام ٢٠١٥ وهذا التزايد لا يتمشى مع متطلبات الأحتياجات السكانية من جهة ومن توافقها مع الأستثمارت فى القطاعات الأخرى .

وقد أشارات نتائج تطور هذه الأستثمارات خاصة قطاع الزراعة حيث زاد الأستثمار فى هذا القطاع من نحو ٣٢١٢,٥ مليون جنية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٢١٣ مليون جنية عام ٢٠١٥. بمقدار تزايد نحو ٢٠٠٠,٥ مليون جنية ونسبة تزايد قدرت بنحو ٦٢,٢٧ %، حيث يلاحظ ان هناك تذبذب فى اجمالى الأستثمارات الزراعية سواء فى القطاع العام أو الفطاع الخاص ، وذلك بسبب ضعف الأيرادات المتحصل عليها من الأستثمارداخل هذا القطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .

أما القطاعات الأخرى فأنها جمعيا تتجه بالتزايد بصورة جيدة تفوق الأستثمار فى القطاع الزراعى ، كما يلاحظ ان اكثر القطاعات تزيد فيها الاستثمارات في مجات البترول ومنتجاته وقطاع الكهرباء .

واخيراً فقد تناول هذا البحث اهم المعايير سواء في مجال الاستثمار القومي او الزراعي والتى منها : معدل الاستثمار ، معامل التكثيف الرأسمالي ، ومعامل التواطن .

التوصيات :

١- توجية الأستمارات الموجهة لقطاع الزراعة نحو استصلاح واستزاع الأراضى وتوزيعها على خريجى المعاهد وكليات الزراعة.

٢- جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لقطاع الزراعة لدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادى وتشغيل العمالة الزراعية.

٣- التوسع فى إقامة مشروعات التصنيع الزراعى بجانب المزارع الانتاج لاستيعاب العمالة الموسمية .

٤- تقديم حوافز للقطاع الخاص للاستثمار فى مجال المشروعات الزراعية لفتح مجال لتشغيل أكبر قدر من العمالة الزراعية .

المراجع

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، الكتاب الأحصائى السنوى.

٢- أماني على محمد (دكتورة) ، دراسة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٨.

٣- سمية مصطفي إسماعيل (دكتورة) ، اثر سياسة التكيف الهيكلي على الاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي المصري ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٤.

٤- سمير محمود عبدالحميد الجزار (دكتور)، اثر الاستثمار على القطاع الزراعي المصري ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الأول ، مارس ٢٠١٤.
٥- فاتن محمد كمال محمود،تحليل قياسى للاستثمار القومى والزراعى فى مصر- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد الرابع والعشرون – العدد الثانى – يونية ٢٠١٤.
٦- محمد خيري العشري وآخرون (دكاترة) ، دراسة اقتصادية عن معايير كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٩.
٧- مفيدة السيد محمد قابيل،دراسة اقتصادية للعمالة الزراعية فى مصر،رسالة دكتوراة،قسم الاقتصاد الزراعى ،كلية زراعة ،جامعة طنطا،٢٠١٦ .
٨- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد متفرقة.

الملاحق :

جدول رقم (١) الأستثمارات الزراعية والناتج المحلى الزراعى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٥

البيان / السنوات	اجمالى الاستثمارات القومية بالمليار جنية	الناتج المحلى الأجمالى بالمليار	معدل الأستثمار القومى
٢٠٠٠	٦٤,٤	٣١٥,٦٧	٠,٢٠٤
٢٠٠١	٦٣,٦	٣٣٢,٥٤	٠,١٩١
٢٠٠٢	٦٧,٥	٣٥٤,٥٦	٠,١٩٠
٢٠٠٣	٦٨,١	٣٩٠,٦٢	٠,١٧٤
٢٠٠٤	٧٩,٦	٤٥٦,٣٣	٠,١٧٤
٢٠٠٥	٩٦,٥	٥٠٦,٥١	٠,١٩٠
٢٠٠٦	١١٥,٧	٥٨١,١٤	٠,١٩٩
٢٠٠٧	١٥٥,٣	٧١٠,٣٩	٠,٢١٩
٢٠٠٨	١٩٩,٥	٨٥٥,٣١	٠,٢٣٣
٢٠٠٩	١٩٧,١	٩٩٤,٠٦	٠,١٩٨
٢٠١٠	٢٣١,٨	١١٥٠,٥٩	٠,٢٠١
٢٠١١	٢٢٩,١	١٣٠٩,٩١	٠,١٧٥
٢٠١٢	٢٤٦,١	١٦٩٥,١٠	٠,١٤٥
٢٠١٣	٢٤١,٦	١٩٠٨,٣٠	٠,١٢٧
٢٠١٤	٢٦٥,١	٢١٧٧,٨٠	٠,١٢٢
٢٠١٥	٢٩١,٠	١٩٤٦,٠	٠,١٤٩

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الأقتصادية والأجتماعية ، اعداد متفرقة .

جدول رقم (٢) الأستثمارات القومية والناتج المحلى الأجمالى المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٥

البيان / السنوات	اجمالى الإستثمارات الزراعية بالمليار جنية	الناتج المحلى الزراعى بالمليون	معدل الأستثمار الزراعى	اجمالي العمالة الزراعية بالمليون	اجمالي العمالة القومية بالمليون
٢٠٠٠	٨,١	٥٢,٨٤	٠,١٥٣	٤,٩	١٧,٠
٢٠٠١	٨,٢	٥٥,٠٦	٠,١٤٨	٤,٩	١٧,٣
٢٠٠٢	٩,٦	٥٨,٣٦	٠,١٦٤	٥,٠	١٧,٧
٢٠٠٣	٦,٤	٦٣,٨٢	٠,١٠٠	٥,٠	١٧,٧
٢٠٠٤	٧,٦	٦٩,٢٥	٠,١٠٩	٥,٠	١٨,١
٢٠٠٥	٧,٤	٧٥,٢٩	٠,٠٩٨	٥,٣	١٨,٥
٢٠٠٦	٨,٠	٨١,٧٦	٠,٠٩٧	٥,٣	١٩,٠
٢٠٠٧	٧,٨	٩٩,٩٥	٠,٠٧٨	٥,٣	١٩,٥
٢٠٠٨	٨,١	١١٣,١٠	٠,٠٧١	٥,٤	٢٠,١
٢٠٠٩	٦,٩	١٣٥,٤٦	٠,٠٥١	٥,٥	٢٠,٨
٢٠١٠	٦,٧	١٦٠,٩٧	٠,٠٤٢	٥,٧	٢٠,٩
٢٠١١	٦,٨	١٩٠,١٥	٠,٠٣٦	٥,٩	٢١,٤
٢٠١٢	٥,٤	٢١٨,٤٠	٠,٠٢٥	٥,٩	٢١,٧
٢٠١٣	٨,٢	٢٤٣,٤٠	٠,٠٣٤	٤,٦	٢٢,٠
٢٠١٤	٨,٤	٢٨٤,٣٠	٠,٠٢٩	٥,٨	٢٣,٥
٢٠١٥	٧,٠	٢٥٤,٧٠	٠,٠٢٧	٦,٢	٢٤,٢

المصدر:– وزارة التخطيط ، خطة التنمية الأقتصادية والأجتماعية ، اعداد متفرقة .

An Analytical Study For National And Agricultural Investments in Egypt

Mona Mahmoud Mohamed Mekawy

Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

Summary :

This study showed that Investment is an important component of the national GDP in generally and agricultural output in particular. Althoug the importance of the agricultural sector in achieving economic development. there is a contraction in the agricultural investment and agricultural labor.

Therefor the aimed of the study is estimating the efficiency of investments in the Egyptian agricultural sector by analyzing the total national and agricultural investments and implemented the investments that distributed in the economic sectors during the period (2000-2015).

The results of the study showed the following:

The national investments increased from about 64.4 billion pounds in 2000 to about 291 billion pounds in 2015. and Agricultural investments decreased from about 1.8 billion pounds in 2000 to about 7.0 billion pounds in 2015. this increase is not consistent with the requirements of the population needs.

Also the results showed that the development of these investments. especially the agriculture sector increased with about 3212.5 million pounds in 2000 to about 5213 million pounds in 2015. It increased by about 2000.5 million pounds by about

62.27% . It is noted that there is a fluctuation in the total agricultural investments. due to the decrease of revenues obtained from the investment in agricultural sector compared with other sectors.

In addtion. the most sectors increased in investments is oil and its products sector and the electricity sector.

Finally. this research showed that the most important criteria in the national and agricultural investment.this criteria including: Investment rate. capital intensification coefficient. and latency factor.

Therefore. the study recommends The importance of increasing investments in the agricultural sector. and attracting the domestic and foreign investment to the agriculture sector to obtain the economic developmentand and increasing the agricultural labor. With the expansion of the establishment of agricultural projects. And provide incentives to the private sector to invest in agricultural projects.